وهو قول الكسائي أيضاً وغيره يبدل منه في النصب الياء[1] وعليه أكثر النحويين وذهب المازني إلى أنها ألف التنوين في الأحوال كلها لكون الخفض والرفع على صورة النصب.

قال الفارسي كنت أذهب إلى أن الألف في عصا لام الفعل في الجر والرفع وفي النصب بدل من التنوين حتى رأيت أبا عثمان قد ذهب إلى أن الألف في كل حال ألف التنوين قال لأنه إنما يمتنع من إثبات النون كسر ما قبله أو ضمه والذي قبل التنوين هنا مفتوح في الرفع والجر فليس في الكلمة ما يمنع من إثبات بدل التنوين فيجوز أن يثبت البدل في الأحوال الثلاثة وإذا ثبت حذفت اللام، ثم اعترض أبو علي على نفسه فقال: فإن قيل: قد رويت الإمالة في رحا ودخول الإمالة في هذه يدل على أنها لام الكلمة لأن الإمالة في بدل التنوين قليل، قيل: لما عاقب بدل التنوين لام الفعل أجرى عليه ما كان يجري على لام الفعل، وقد تروى الإمالة في بدل التنوين على أن الإمالة توكيد مذهب أبـي عثمان لأنهم إنما أدخلوا الإمالة في هذه الأحرف لما أدخلوها في النصب لأنها ليست لام الفعل، تسويتهم بين الرفع والجر والنصب في الإمالة دليل على أنها ليست لام الفعل.

قال ابن خروف: قول أبـي علي فيه تعسف وتعصب وتفسير كلام سيبويه على غير ما أراد وأما إثبات الألف في النصب والرفع والجر في الوقف

---

(1) ما كان مثل عذارى وصحارى فإنك تمنعه الصرف ولا تنون لأن الياء انقلبت ألفاً فلم يجز أن تقول عذارا فتأتي بالنون عوضاً لأن الألف انقلبت من الباء وثبتت الألف فلم تأت بالتنوين عوضاً من الياء.

ومن قال إن التنوين عوض من الحركة أيضاً لم يلزمه أن يدخل التنوين في عذارا لأن الحركة لم تثبت قط مع هذه الألف لأن الألف لا تكون إلا ساكنة والحركات كلها تدخل الياء فلذلك صار التنوين عوضاً من الحركة فيما كان من هذا الباب وامتنع مما لفظه الألف..

الزجاج 115